

رقمنة الحالة المدنية في الجزائر بين التجسيد والتحديات

The digitization of civil status in Algeria between implementation and challenges

أبوعمامة حامدي¹ ، أ. داودي نور الدين²

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ، hamdiabouamama@gmail.com¹.

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ، daoudinour1@yahoo.fr².

تاريخ الإرسال: 2025 / 09 / 14 ؛ تاريخ القبول: 2025 / 10 / 20 ؛ تاريخ النشر: 2025 / 12 / 15

الملخص باللغة العربية:

يشهد العالم في ظل الثورة التكنولوجية نشاط متسارع الوتيرة لمواكبة التغيرات التي تحدث في مختلف المجالات، وذلك بانتهاجه لطرق حديثة في إدارة المؤسسات على اختلافها، فعمد على تفعيل التكنولوجيات المتطورة والانتقال إلى رقمنة العديد من القطاعات من أجل تحسين الخدمات المقدمة من حيث المستوى والجودة. وعلى غرار دول العالم باشرت الجزائر في مشروع رقمنة الحالة المدنية، وذلك في إطار خطة شاملة لتحديث الإدارة العمومية. وتكمن أهمية هذه العملية في استحداث قاعدة بيانات وطنية موحدة، لتسهيل عملية تبادل المعلومات بين مختلف الإدارات والحد من التزوير والبيروقراطية، وكذلك لتسيير مختلف المؤسسات بطريقة تضمن تقديم خدمات مستحدثة تحل محل ما كان موجود في الإدارة التقليدية. ويعتبر قطاع الحالة المدنية من القطاعات ذات الأهمية الكبرى لاتصالها المباشر بمصالح المواطنين لتركيزه المعمق على أهم الأحداث في حياتهم، لذلك كان من أولويات الإصلاحات التي عمدت إليها الدولة الجزائرية لتطويرها، فكان لابد من اعتماد التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري.

الكلمات المفتاحية:

الرقمنة؛ الحالة المدنية؛ الجزائر؛ التسجيلات الحيوية؛ المواطنين.

♦ المؤلف المرسل

Abstract: The ongoing technological revolution has prompted governments worldwide to adopt digital methods in order to modernize public administration and enhance service delivery. This global trend has led to the implementation of advanced technologies and the digitization of numerous sectors, with the aim of improving efficiency, accessibility, and the quality of services provided to citizens.

In Algeria, the digitization of civil status records constitutes a central component of a broader national strategy to modernize public administration. The significance of this initiative lies in the establishment of a unified national database designed to facilitate information exchange across government departments, reduce fraud, and limit bureaucratic inefficiencies. Moreover, digitization enables public institutions to provide innovative, streamlined services that move beyond the limitations of traditional administrative procedures.

The civil status sector is particularly critical because of its direct connection to citizens everyday lives and its role in recording major life events such as birth, marriage, and death. Recognizing this importance, the Algerian state has prioritized civil status digitization as part of its administrative reforms, making the adoption of modern technologies an essential step towards improving governance and public trust.

Keywords: : Digitization; Civil Status; Algeria; Vital Records; Public Administration.

مقدمة:

رقمنة الحالة المدنية هي عملية تحويل المعاملات المتعلقة بالحالة المدنية من النمط الورقي التقليدي إلى نمط إلكتروني يعتمد على قواعد بيانات مركزية وشبكات اتصال آمنة، بهدف تحسين الخدمات العمومية، وتسهيل استخراج الوثائق، وضمان أمن المعلومات الشخصية. إن رقمنة الحالة المدنية لم تعد خياراً بل ضرورة حتمية لتحديث الإدارة وتحقيق حوكمة رقمية فعّالة. فرغم التحديات التقنية والبشرية، فإن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لهذه الرقمنة تجعل منها رهاناً استراتيجياً للدول الطامحة إلى الحداثة. غير أن

تحقيق النجاح في هذا المجال يستوجب التنسيق الفعال بين مختلف الفاعلين ، وتوفير البنية التحتية ، وتكوين الكوادر البشرية مع احترام حقوق المواطن الرقمية . الامر الذي يبعث فينا التساؤل وطرح الإشكالية التالية: كيف استطاعت الجزائر أن تحول الإدارة التقليدية إلى إدارة رقمية ؟ وهل نجحت في رقمنة الحالة المدنية ؟ وما هي خارطتها العملية التي اعتمدتها لتطبيق مشروع الرقمنة ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي والوصفي اللذان يتناسبان وموضوع الدراسة ، هذه الأخيرة التي تتطلب تحليلا للقوانين والقرارات المتعلقة بالرقمنة من جهة ، كما تتطلب وصفا دقيقا للطرق والأساليب التي اعتمد عليها القائمون على هذا المشروع . وبهدف الوصول الى المطلوب عالجنا موضوع هذه الورقة البحثية من خلال المحاور التالية:

1- بؤادر التوجه نحو رقمنة الحالة المدنية في الجزائر .

2- آليات تطبيق الرقمنة في الجزائر .

تمهيد:

تسعى الدولة الجزائرية لتسيير مختلف مؤسساتها بطريقة تضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين ، لذلك أصبح لابد من التفكير في أسلوب تسيير جديد يحل محل ما هو موجود في الإدارة التقليدية . ويعتبر قطاع الحالة المدنية من القطاعات ذات الأهمية الكبرى لاتصاله المباشر بمصالح المواطنين ، حيث يتركز على أهم الأحداث في حياتهم ، لذلك كان من أولويات الإصلاحات التي عمدت إليها الدولة الجزائرية لتطويره هو الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري .

1- بؤادر التوجه نحو رقمنة الحالة المدنية في الجزائر :

منذ أوائل الألفية الثالثة ، بدأت ملامح التحول الرقمي في الجزائر بالظهور وذلك لتتوافق مع المتغيرات الدولية وحتى المحلية ، والتي شملت قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الرغبة في الانضمام إلى منطق الحوكمة الإلكترونية وحاجة الإدارة الجزائرية إلى تحسين خدماتها الإدارية ، كان الدافع الأساسي للولوح إلى عالم الرقمنة .

تعتبر الرقمنة طريقة حديثة وجديدة للتكفل بانشغالات المواطن وتلبية حاجياته اليومية ، كما أنها تقدم خدمات آنية وجيدة وفعالة . تستخدم في ذلك الحواسيب وبرامجها المختلفة

والمدمجة، وكذلك التطبيقات المصاحبة لها لدفع مستوى الأداء لدى موظفي الحالة المدنية والتقرب أكثر من المواطن. أما القانون فيعرف الرقمنة بأنها نظام يقوم على تسجيل الوقائع المدنية والأساسية من ولادة ووفاة وزواج وطلاق، وضبط جميع البيانات المتعلقة بها من حيث نوعها وتاريخ ومكان حدوثها في السجلات الخاصة بالحالة المدنية (قانون رقم 102، 239). كما تعرف أيضا بأنها عملية تحويل المواد من الشكل الذي يمكن قراءته بواسطة الإنسان فقط إلى الشكل الذي يقرأ أيضا بواسطة الحاسب الآلي والمساحات المسطحة والكاميرات الرقمية والعديد من الأجهزة الأخرى لترقيم المواد التناظرية المختلفة (سامح زينهم عبد الجواد، 2007: 46).

أما الحالة المدنية فهي التي تحفظ وتبين لنا أصول وتواريخ آبائنا وأجدادنا والتطورات التي مرت بها كل أسرة (عبد الحفيظ بن عبيدة، 2004: 7). كما تعرف بأنها حالة الشخص المحددة لوضعه في أسرته ومجتمعه كونه راشدا أو قاصرا، ابنا أو زوجا، لأن حالة الشخص هي التي تحدد الحقوق التي يمكن اكتسابها (عبد القادر نعمان، 2007: 9)، وفي جانب آخر يقصد بالحالة المدنية مجموعة القواعد القانونية التي تنظم حالة الأفراد ابتداء من لحظة الميلاد مروراً بالزواج وانتهاء بالوفاة، وكل ما يتعلق بضباط الحالة المدنية وتحديد اختصاصاتهم وكذا تنظيم سجلات الحالة المدنية وكيفية التصريح بعقودها وإجراءات تسجيلها (محمد ضويفي، 2019: 28)، وتهدف هذه القواعد القانونية إلى إثبات وبيان اسم ولقب الشخص وتحديد نسبه وموطنه حتى يمكن تقاضي ما عساه أن ينشأ من مشاكل، وتعيين كل حق من الحقوق المترتبة عن كل صفة من هذه الصفات وما يتبعها من واجبات فردية وعائلية ووطنية (عبد العزيز سعد، 2013: 6). وبحكم الأهمية الكبرى للحالة المدنية في حياة المواطن والمجتمع باعتبارها المحور الأساسي للحياة الإدارية المحلية والخلية الاجتماعية القاعدية (عبد الحفيظ عبيدة، 2004: 10)، بدأت الجزائر في مشروع رقمنة الحالة المدنية في إطار خطة شاملة لتحديث الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمة للمواطن خصوصا في ظل التحول الرقمي العالمي، وتهدف هذه الرقمنة إلى انشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة تسهل تبادل المعلومات بين مختلف الإدارات وتحد من التزوير والبيروقراطية، لذلك أصبحت رقمنة الحالة المدنية خطوة ضرورية لتحديث

الإدارة العمومية وتحقيق العدالة الرقمية. وقد أظهرت التجارب العالمية أن النجاح يتطلب أطارا قانونيا وتدريباً مستمرا وتنسيقا بين المؤسسات. من أقوى الدوافع التي شجعت الدولة الجزائرية على الخوض في التجربة الرقمية للحالة المدنية هي المبادئ التي قامت عليها الرقمنة في حد ذاتها على الصعيد العالمي، حيث أنها تعمل على تقديم خدمات بمواصفات عالية الجودة باستخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة تسمح بتجسيد كل ما هو فكرة وبلورتها حتى تصبح قابلة للتجسيد في أرض الواقع مما يساهم وبشكل كبير في تقليص الجهد والوقت وبالتالي توفير المال، كما تعمل على تقريب الإدارة من المواطن مع ضمان الخدمة واستمراريتها، كما كان وراء رقمنة الحالة المدنية دوافع أخرى قوية، كمحاربة التزوير والتكرار في السجلات، إضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية للمواطنين وذلك بتسريع الخدمة وتقليل الاكتظاظ. كما تساعد كثيرا في أمن المعلومات وحفظها من الضياع.

يعد مشروع الجزائر الإلكترونية من أهم بؤادر الرقمنة وهو مشروع أعدته وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بداية من سنة 2009 بالتشاور مع مؤسسات وإدارات عمومية وخواص، وكذا الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال (الطيب شرود، 2019: 14). ويدفع مشروع التحول الإلكتروني إلى ضرورة توفير المنشآت القاعدية (عبد الكريم غريسي ومحمد شريف، 2013: 105) وذلك لتسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام في الإدارة العمومية وفي الشركات وكذلك دفع تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال تهيئة الظروف المناسبة له ودعم ثلاثية البحث والتطوير والابتكار، وضبط مستوى الإطار القانوني الذي يضمن تحسين معيشة المواطن والتنمية والاجتماعية والاقتصادية (فتيحة فرطاس، 2016: 316). كما شملت البؤادر الأولى للتجربة الجزائرية في الرقمنة انشاء قاعدة بيانات مركزية سنة 2014 مع ربط البلديات عبر شبكة وطنية، إضافة إلى انشاء بوابات الكترونية لاستخراج الوثائق. وتنفيذا لهذه الإصلاحات تم اصدار القانون 08-14 المتعلق بالحالة المدنية والذي اقر اعتماد الرقمنة والتكنولوجيا لتحسين الخدمة وتسريع الأداء، حيث صدر هذا القانون لمواكبة الحياة العصرية للمواطنين ومجسدا لها من خلال ما تضمنه من أحكام (نوال بو عبد الله، 2022: 93)، كما يظم السجل الألي للحالة المدنية الرقمية المواليد والوفيات والزواج لكل بلديات الوطن، وهي عبارة عن مجموعة من العقود الممسوحة والمحجوزة ابتداء من سجلات الحالة المدنية للبلديات وترسل إلى مصلحة السجل الألي الوطني

للحالة المدنية بوزارة الداخلية عبر الأنظمة المعلوماتية والشبكات التي وضعت لهذا الغرض (طواهر عبد الجليل، قوراح اليامنة، 2020: 190). ويمكننا تلخيص بؤادر التوجه إلى رقمنة الحالة المدنية في الجزائر في النقاط التالية:

1.1- الإصلاحات الإدارية في بداية الألفية 2000-2008 :

بدأ التفكير الجاد في تحديث الإدارة الجزائرية بعد سنة 2000، حيث أطلقت وزارة الداخلية برامج إصلاح واسعة، كان من أبرزها تحديث نظام الحالة المدنية لها له من ارتباط مباشر بالمواطن. وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-05 المؤرخ في 9 جانفي 2005 المتعلق بكيفية مسح السجلات وإدارة الحالة المدنية بطريقة حديثة، وهو أول نص رسمي يفتح الباب أمام إدخال التكنولوجيات الرقمية في تسيير الحالة المدنية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2007: 45-50). لقد كان تحديث مؤسسات الدولة وتحسين الخدمات العمومية ومحاربة البيروقراطية التي كانت تُشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية، سببا مباشرا في انطلاق هذه الإصلاحات من جهة ومن جهة أخرى كان تماشياً مع التوجهات العالمية نحو الحوكمة الإلكترونية و"الإدارة الجديدة". فجاء القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية رقم 03-06 (15 يوليو 2006)، الذي حدد القواعد القانونية للموظف العمومي (الحقوق، الواجبات، المسار المهني)، والذي تم من خلاله إدراج أنظمة التكوين المستمر للموظفين بهدف رفع الكفاءة الإدارية (الجريدة الرسمية، العدد 46: 2006)، وكذا اعتماد مخطط الحكومة 2004-2000 الذي نصّ على إعادة هيكلة الإدارات المركزية واللامركزية، وإنشاء وزارة منتدبة للإصلاح الإداري (2001) مكلفة بقيادة هذه العملية، مع تعزيز اللامركزية بإعطاء صلاحيات أوسع للولايات والبلديات) رئاسة الحكومة، برنامج الإصلاح الإداري، الجزائر، 2003). كما جاءت بداية رقمنة سجلات الحالة المدنية عبر مشروع تجريبي في بعض البلديات (2005) من الإصلاحات الكبيرة التي كانت في بداية الألفية، قبل تعميمه لاحقاً بعد 2010. ليأتي بعد ذلك قرار إصدار وثائق بيومترية كجواز السفر الإلكتروني 2008. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول عصنة الإدارة، 2008)، مع انطلاق برنامج إصلاح العدالة 2000-2005 بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، و. تحديث القوانين والإجراءات القضائية بالإضافة إلى إدخال الوسائل المعلوماتية في المحاكم. (وزارة العدل، تقرير إصلاح العدالة، الجزائر، 2005). وقد تم اعتماد مبدأ الشفافية في الصفقات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي 250-02 (24 يوليو 2002)، بتعزيز الرقابة عبر مجلس المحاسبة والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد. (الجريدة الرسمية، العدد 52، 2002). كما تم إدخال نظام المحاسبة العمومية الجديد. (2005)، وتحديث المنظومة الجبائية والجمركية لمواكبة الانفتاح

الاقتصادي. (وزارة المالية، تقرير الإصلاح المالي، الجزائر، 2006)، وقد أسفرت هذه الإصلاحات على عدة نتائج وهي: تحسين نسبي في جودة الخدمات العمومية (مثال: استخراج وثائق الحالة المدنية)، بداية إدخال الرقمنة في قطاعات الداخلية، المالية، العدالة. بروز ثقافة جديدة في إدارة الموارد البشرية كالتكوين، المسار المهني. لكن استمرت مشاكل البيروقراطية والبطء في التنفيذ، مما جعل الإصلاحات جزئية وغير شاملة.

2.1- مشروع الرقم التعريفي الوطني 2008-2010:

مع حلول 2008 تم إطلاق مشروع الرقم التعريفي الوطني الذي يمنح لكل مواطن رقمًا وحيدًا يربط مختلف وثائقه الرسمية. هذا المشروع فرض رقمنة جزء معتبر من سجلات الحالة المدنية قصد ربطها بقواعد البيانات المركزية. وقد طُبّق بداية في البلديات الكبرى على سبيل التجربة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008: 9-12). كما أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية عن مشروع الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية الذي سيسمح بحذف كافة الملفات الإدارية لحاملي الوثائق البيو مترية، ويتم حاليا العمل بهذا الشباك على مستوى كل البلديات وهذا ما سيسمح بترشيد النفقات وتخفيض تكاليف طباعة الوثائق والاستثمارات (متيجي عبد القادر، براوي بثينة، 2020: 84). ان الرقم التعريفي الوطني (NIN – Numéro Identification Nationale) يُعدّ من المشاريع الكبرى التي أطلقتها الجزائر في إطار عصرنة الإدارة والانتقال نحو الرقمنة، وجاء مشروعه ما بين 2008-2010 كخطوة استراتيجية أساسية. ومع بداية الألفية الثالثة شرعت الجزائر في برنامج شامل للإصلاح الإداري (2000-2008)، وكانت مشكلة تعدد الأرقام التعريفية للمواطنين (رقم الحالة المدنية، رقم الضمان الاجتماعي، الرقم الجبائي...) من أبرز العراقيل أمام التسيير العصري. وفي سنة 2008 أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع الرقم التعريفي الوطني بهدف توحيد الهوية الرقمية للمواطن في قاعدة بيانات مركزية. حيث استند المشروع من الناحية التنظيمية إلى القانون 06-14 المتعلق بالحالة المدنية (الجريدة الرسمية، 2014) الذي وضع الأساس القانوني لإدارة المعطيات الشخصية رقمياً. كما وضع قرار وزاري مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال (2008) بشأن إنشاء قاعدة وطنية رقمية للسكان. كما جاء في المرسوم التنفيذي 157-09 (2009) المتعلق ببطاقة التعريف البيو مترية وجواز السفر الإلكتروني، حيث تم إدماج الرقم التعريفي الوطني فيهما. وقد سطرت عدة أهداف من خلال هذا المشروع كتوحيد رقم الهوية لكل مواطن جزائري منذ تسجيله في سجلات الحالة المدنية

(الميلاد)، حيث لم يعد المواطن بحاجة إلى أرقام متعددة عند التعامل مع الإدارات. محاولة الربط البيني بين قواعد البيانات (الحالة المدنية، الضمان الاجتماعي، الضرائب، الجمارك، التربية، العدالة...)، مع تحسين الشفافية والحد من البيروقراطية والفساد، وكذا تمهيد الطريق نحو الحكومة الإلكترونية. فمن الناحية التنظيمية تم إنشاء القاعدة الوطنية الرقمية للحالة المدنية (2008-2009)، حيث أُدخلت عقود الميلاد رقمياً. كما تم تخصيص رقم تعريف وطني فريد لكل فرد عند ميلاده، يُسجل في عقد الميلاد ويُدمج في بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية كما أشرنا سابقاً وشرعت الدولة في تجهيز البلديات بوسائل الإعلام الآلي وربطها بشبكة مؤمنة لمباشرة إدخال البيانات. كما تم إدراج الرقم التعريفي في شهادة الميلاد الرقمية "12-خ" التي أصبحت إلزامية في استخراج بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر منذ 2010. وأولت اهتماماً كبيراً بتكوين أعوان الحالة المدنية على التعامل مع النظام الجديد. وقد حقق هذا المشروع عدة نتائج تمثلت في إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية سنة 2009 كأول وثيقة رسمية تتضمن الرقم التعريفي الوطني. مع اعتماد الرقم التعريفي في استخراج جواز السفر البيو متري (2009-2010)، وربط أولي بين القاعدة الوطنية للحالة المدنية وبعض القطاعات (وزارة التربية الوطنية لاستخراج القوائم المدرسية، الضمان الاجتماعي...). وكانت بداية التخفيف من ازدواجية الإجراءات الإدارية. رغم كل هذا فقد عانى هذا المشروع من عدة مشاكل وواجه عدة تحديات كتأخر بعض البلديات في إدخال البيانات بسبب ضعف الوسائل المادية مع نقص الكفاءات التقنية لإدارة القاعدة الوطنية للسكان. وتخوفات المواطنين من غياب قانون شامل لحماية المعطيات الشخصية آنذاك، مما طرح نقاشاً واسعاً حول أمن المعلومات.

3.1- بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية وجواز السفر البيو متري 2012-2016:

إطلاق الجواز البيو متري سنة 2012 ثم بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية لاحقاً شكّل قفزة نوعية في مجال الرقمنة، إذ ارتبط إنجازهما بضرورة تحديث ورقمنة قواعد بيانات الحالة المدنية. وقد أسست وزارة الداخلية قاعدة بيانات مركزية تعتمد عليها كل المصالح الإدارية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2013، 22-30). وقد جاء هذا الأمر كنتيجة حتمية لرقمنه سجلات الحالة المدنية وإنشاء السجل الوطني الآلي الخاص بها بعد أن ألزم المشروع الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية المرتبطة بهذا السجل ألا تشتط على المواطن تقديم الوثائق التي يمكنها أن تطلع عليها مباشرة على ذات السجل (المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 15-204، 2015)، شملت هذه القرارات مصالح بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات

السجل الوطني الآلي للحالة المدنية (عبد الرزاق حمداني، 2015: 69). تم تداول جواز السفر البيو متري بداية من 05 جانفي 2012 طبقا لما نص عليه القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، مع بقاء العمل بجوازات السفر القديمة أو الكلاسيكية وسحبها تدريجيا. وقد تم تعميم هذا القرار على مستوى البلديات بعد ان كان خاص بالدوائر فقط انطلاقا من شهر مارس 2015 (يحياوي سمية، 2020: 47). وجواز السفر البيو متري وثيقة ورقية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة الكترونيا يمكن استخدامها لمصادقة هوية الأفراد، ويستخدم في هذه الوثائق تقنية البطاقة الذكية (كحل الراس سماح، شوايدية منية، 2021: 246). ويتكون هذا الجواز من شريحة إلكترونية تحتوي على معلومات الحالة المدنية لصاحبها بالإضافة إلى معلومات بيو مترية رقمية منها بصمات العين او الأصابع أو الوجه، وصورة صاحبها في الغلاف الأساسي (حمدي جلييلة إيمان، بورايو محمد ياسين، 2020: 343). وعن حفظ هذه الوثائق أصدر المشرع المرسوم التنفيذي 16 - 142 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا (مرسوم تنفيذي 16 - 142، المؤرخ في 05 ماي 2016، الجريدة الرسمية، عدد 28، الصادرة في 08 ماي 2016)، وقد عرف هذا الحفظ بأنه عبارة عن مجموعة التدابير التقنية التي تسمح بتخزين الوثيقة الموقعة الكترونيا في دعامة الحفظ، التي تشمل أي وسيلة مادية تسمح باستلام واسترجاع الوثيقة الموقعة الكترونيا (بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، 2018: 204). تم اصدار الوثائق البيو مترية بموجب القانون 17 - 03 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية المؤرخ في 10 جانفي 2017 في الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 11 جانفي 2017. وقد تضمنت عدة مراسيم كالمرسوم الرئاسي 17-143 الذي اقر بموجبه أن تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيو ميتري الكتروني، وحدد مواصفاتها الجهة المختصة بإعدادها وكذا آجالها وكيفية تجديدها (الجريدة الرسمية، 2017: 111 ك 25). أما رخصة السياقة البيوميترية فجاءت بموجب المنشور الوزاري المشترك بتاريخ 04 جوان 2018 حيث تم اصدار أول رخصة سياقة بيوميترية بتاريخ 01 ابريل 2018 تحت اشراف وزير الداخلية والجماعات المحلية، وتم تعميم هذه الخدمة على أربع بلديات في الجزائر العاصمة خلال شهر جوان من نفس السنة، وتمديد تعميمها على كافة بلديات الوطن (يحياوي سمية، 2020: 47).

4.1- إطلاق البوابة الإلكترونية لاستخراج الوثائق 2014-2018:

في سنة 2014 تم إطلاق البوابة الإلكترونية الخاصة باستخراج شهادات الميلاد (12خ) عبر الإنترنت، ثم توسعت سنة 2016 لتشمل شهادات الزواج والوفاة. وقد اعتبر هذا الإنجاز من أبرز بوادر الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية الموجهة مباشرة للمواطن (بن دريس، محمد، 2018: 130-13). وقد جاء هذا القرار بعد اصدار تعليمة من طرف وزير

الداخلية والجماعات المحلية تتعلق بالشروع في العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية وذلك في 15 فيفري 2014 للشروع في تسليم شهادات الميلاد (نوال بو عبد الله، 2022: 94). وقد تم بموجب هذا السجل ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية، وتمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقود الميلاد الخاصة "12خ" مباشرة عبر الأنترنت والحصول عليه من الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها (كحل الراس سماح، شوايدية مونية، 2021: 244). وقد ارتبط السجل الآلي للحالة المدنية بعدة مهام يقوم بتأديتها بالشكل المطلوب وبضمن تحقيق الأهداف المرجوة وتقريب الإدارة من المواطن عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة بالبلديات، وكذا تحسين الخدمات من حيث الجودة والسرعة، ومعالجة المشاكل التي كان يعيشها المواطنون كالتنقل إلى أماكن ميلادهم لاستخراج شهادات الميلاد على مستوى مقر البلديات وما يترتب عن ذلك من نتائج سلبية مالية ومادية (رانية هدار، 2018: 214).

5.1- مشروع السجل الوطني الرقمي 2019 إلى اليوم:

أعلنت وزارة الداخلية عن إطلاق مشروع السجل الوطني الرقمي للحالة المدنية ابتداءً من 2019، وهو مشروع يهدف إلى القضاء تدريجياً على الوثائق الورقية وربط جميع البلديات بقاعدة بيانات وطنية موحدة. وفي سنة 2021 صرح وزير الداخلية أمام المجلس الشعبي الوطني بأن الهدف هو جعل كل الوثائق المدنية إلكترونية بالكامل (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021). مشروع السجل الوطني الرقمي من 2019 إلى اليوم يُعد استمرارية وتطويراً لمشروع الرقم التعريفي الوطني (2008-2010)، ويمثل أحد أهم أعمدة التحول الرقمي في الجزائر. فبعد تطبيق مشروع الرقم التعريفي الوطني وإطلاق البطاقة البيومترية، لاحظت السلطات أن المنظومة مازالت مشتتة بسبب غياب سجل وطني موحد يضم كل المواطنين ويُسهّل تبادل البيانات بين مختلف القطاعات. ففي سنة 2019، أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن إطلاق السجل الوطني الرقمي للسكان ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية. هذا المشروع تزامن مع إطلاق سياسة وطنية للتحول الرقمي (2019) وتكليف وزارة الرقمنة والإحصائيات بمتابعة العملية. وقد تم تنظيم هذا المشروع تحت إطار قانوني وتنظيمي، فجاء المرسوم التنفيذي 19-230 المؤرخ في 13 أوت 2019 المتعلق بإنشاء وتسيير السجل الوطني للسكان (الجريدة الرسمية، العدد 51، 2019). وكذا القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الذي وفر الإطار القانوني لحماية البيانات المجمعة في السجل. وقرارات وزارية لاحقة (2020-2021) لتنظيم كيفية ربط

الإدارات بالسجل. وكانت أبرز أهداف السجل الوطني الرقمي متمثلة في تجميع المعطيات الشخصية لكل مواطن (الميلاد، الزواج، الوفاة، العنوان...) في قاعدة مركزية واحدة، و توفير رقم تعريفى وطنى موحد لكل فرد يرافقه في كل تعاملاته الإدارية. مع الربط البيني بين مختلف القطاعات (التربية، الضمان الاجتماعي، العدالة، الجمارك، الصحة، المالية). وكذا القضاء على التكرار الإداري واستخراج الوثائق المتعددة لنفس الغرض. مع تسهيل الرقمنة الكاملة للخدمات العمومية (التسجيل المدرسي، الضمان الاجتماعي، الصفقات العمومية). إضافة إلى تحسين الشفافية ومكافحة الغش والفساد عبر توحيد البيانات. وقد اعتمدت الدولة على عدة آليات لتطبيق هذا المشروع بدءا برقمنة شاملة لسجلات الحالة المدنية وربطها مباشرة بالسجل الوطني الرقمي (ابتداءً من 2019). ربط البلديات بالقاعدة المركزية عبر شبكة مؤمنة وأيضاً إدماج الرقم التعريفى الوطني في كل الوثائق البيومترية (بطاقة التعريف، جواز السفر، رخصة السياقة...). مع إطلاق المنصة الرقمية لوزارة الداخلية لاستخراج الوثائق عن بعد (2019-2020). إدخال خدمات جديدة مرتبطة بالسجل الوطني مثل: التصريح الإلكتروني بالولادة والوفاة. واستخراج وثائق الميلاد والزواج عبر الأنترنت، مع توسيع استعمال السجل الوطني في الانتخابات (تنقيح القوائم الانتخابية) وفي البرامج الاجتماعية (منحة البطالة 2022، الدعم الاجتماعي). وقد حقق هذا المشروع إلى اليوم عدة إنجازات منها في 2020 رقمنة كل سجلات الميلاد من الصنف "12-خ"، وإتاحتها عبر الأنترنت. وفي 2021 إدماج السجل الوطني في النظام المعلوماتي للتربية الوطنية لتفادي الأخطاء في التسجيل المدرسي، وفي 2022 تم اعتماد السجل الوطني الرقمي في منصة منحة البطالة لضبط المستفيدين. أما في 2022-2024 تم إدماج السجل في عملية التحويلات الاجتماعية الرقمية (وزارة التضامن)، وتوسع الربط البيني مع قطاعات العدل، المالية، الجمارك، الصحة.....

2- آليات تطبيق رقمنة الحالة المدنية في الجزائر:

آليات تطبيق رقمنة الحالة المدنية في الجزائر جاءت في إطار تحديث الإدارة العمومية وتسهيل خدماتها للمواطنين، وقد اعتمدت الدولة على مجموعة من الإجراءات التقنية والتنظيمية واستخدام لوحات حديثة لتحقيق الشفافية والفاعلية من جهة ومواكبة التطور من جهة أخرى. وقد جاءت كتجسيد لمخطط عمل الحكومة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلقة بعصرنة الإدارة العمومية. ويمكن تفصيل هذه الآليات في النقاط التالية:

1.2- الآليات البشرية:

إن العامل البشري له دور كبير في مدى نجاح تطبيق التكنولوجيات الرقمية، فمتى توفرت اليد العاملة المؤهلة ووجدت المهارات المتخصصة بما يتماشى ومبادئ التقدم العلمي، كالخبراء والمختصون والعاملون في حقل المعرفة والتكنولوجيا، كان تطبيق هذا المشروع الرقمي أجود وأتقن. خاصة إذا أضفنا إلى ذلك برامج التأهيل والدورات التكوينية عن طريق برامج تنمية الموارد البشرية (عبد القادر بوراس، 2018: 124). لذلك أولت الدولة برامج خاصة بتكوين الموظفين من أجل تحسين وتحسين معارفهم وهو ما تضمنته أحكام المواد 38 و104 و105 من الأمر 06 – 03 المؤرخ في 15 جولية 2015، المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية (الجريدة الرسمية، 2006: العدد 46). كما اهتموا بالتخصص وذلك بمنح مناصب متخصصة في مصلحة الحالة المدنية لفائدة الموظفين الذين يشتغلون على مستوى الشبائيك. كما اشترطت التأهيل، حيث أن المؤهلات العلمية أكدها المشرع الجزائري في الأمر السالف الذكر 06 – 03 أنه يتوقف الالتحاق بالرتبة على إثبات التأهيل بشهادات أو إجازات أو مستوى التكوين.

2.2- الآليات الأمنية والفنية:

من أهم المشاكل التي تواجه مجال الرقمنة الإلكترونية أمن المعلومات وكيفية الحفاظ عليها، حيث أصبح من الضروري جدا توفير الأمن والسرية الإلكترونية وحمايتها من السرقة والقرصنة، بما في ذلك خدمة الأنترنت. ولتحقيق ذلك تطلب الأمر وضع لوائح وقوانين للحد من السطو الإلكتروني وانتهاك خصوصية المعلومات بالإضافة إلى تجديد نظم التشغيل والتطبيقات المختلفة وتحديد آليات المراقبة مع الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية للمعلومات التي يتم حفظها وتخزينها (عبد القادر بوراس، 2018: 125).

لهذا تتوفر مصلحة الحالة المدنية على وسائل حديثة تمكنها من أداء مهامها في أحسن الظروف والمتمثلة في الحواسيب وملحقاتها (حسين محمد الحسن، 2010: 69). هذه الملحقات هي ما نعرفها بالمكونات المادية أو الآليات المادية وأهمها جهاز الحاسوب أو ما يعرف بالكمبيوتر وكل ما يتصل به كالماسح الضوئي الذي يسمح للمستخدم بإدخال البيانات مباشرة من المستند الورقي إلى جهاز الحاسوب، كما نجد أيضا الكاميرات الرقمية التي من خلالها يتم التقاط عدد كبير من الصور ونقلها لجهاز الحاسوب بعد توصيلها به، أما شاشة اللمس فتعمل فقط بتقنية اللمس وهي جهاز جد متطور في عالم الرقمنة، كما نجد أيضا الطابعات الحبرية التي تقوم بطباعة الصفحات بعد تزويدها

بالمعلومات المطلوبة، أما شبكة الأنترنت فهي التي تعمل على ربط المستخدمين بفضاء التواصل الرقمي العالمي المسمى بالواب (مبروك عزالدين، 2020: 245). كما تتطلب رقمنة الحالة المدنية إلى عدة برمجيات، كذلك التي تقوم بضغط الصور والاسترجاع وغيرها (مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، 2011: 27).

3.2- الآليات الإدارية والقانونية:

باشرت الحكومة الجزائرية في تطبيق مشروع رقمنة الحالة المدنية باعتمادها على آليات متنوعة ومتطورة واكبت بها ما يحصل في العالم من تطور علمي وتكنولوجي. فعلى الصعيد الإداري قامت الدولة بهيكله مرافق البلدية حسب التطورات الراهنة وتجهيزها بالمعدات المتطورة من خلال إطلاق القاعدة الوطنية سنة 2012 والتي تشمل ملايين السجلات التي تم تحويلها رقميا من السجلات الورقية الأصلية. كما تم وضع عدة مراسيم وتشريعات من أجل تطبيق الرقمنة وتحديثها لمواكبة الاتفاقيات الدولية والمستجدات، كإصدار المرسوم التنفيذي 16 – 142 المؤرخ في 05 ماي 2016 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا (الجريدة الرسمية، 2016: عدد 28). وكذا إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام من خلال المرسوم الرئاسي رقم 16 – 03 المؤرخ في 07 يناير 2016 (الجريدة الرسمية، 2016: عدد 02)، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 15 – 315 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2015 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، وكذا قانون رقم 15 – 04 المؤرخ في أول فبراير 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين (الجريدة الرسمية، 2015: عدد 06). كما تم إدراج QR CODE في وثائق الحالة المدنية مثل شهادة الميلاد، ما سمح بالتحقق من صحة الوثيقة إلكترونيا (مصطفى بوعلام، 2020: 87). كما تم ربط أكثر من 1,400 بلدية عبر شبكة الأنترنت التابعة لوزارة الداخلية (وزارة الداخلية، 2014: 6).

ويمكن تلخيص الآليات القانونية والتشريعية لرقمنة الحالة المدنية في الجزائر في النقاط التالية:

الإطار التشريعي والتنظيمي: صدور القانون رقم 14-06 المؤرخ في 9 أغسطس 2014 المتعلق بالحالة المدنية، الذي أرسى القواعد القانونية لرقمنة السجلات (الجريدة

الرسمية، العدد 46، 2014). ووضع المخطط الوطني لرقمنة الإدارة العمومية بإشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية، باعتبارها الهيئة المكلفة بتسيير الحالة المدنية. إنشاء القاعدة الوطنية الرقمية للحالة المدنية: تم إنشاء القاعدة الوطنية الرقمية لسجلات الحالة المدنية ابتداء من سنة 2014، حيث أدخلت جميع عقود الميلاد، الزواج، والوفاة في منظومة إلكترونية مركزية، مع ربط القاعدة بالرقم التعريفي الوطني لكل مواطن، لتفادي التكرار وتسهيل استخراج الوثائق (انظر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير 2016).

المنصة الإلكترونية لاستخراج الوثائق: إطلاق الموقع الرسمي لوزارة الداخلية interieur.gov.dz، الذي يتيح استخراج عقود الميلاد (خاصة العقد 12-خ)، عقود الزواج والوفاة عبر الإنترنت. وتزويد البلديات بعتاد معلوماتي وربطها بشبكة مؤمنة للوصول إلى القاعدة المركزية.

الاعتماد على بطاقة التعريف البيومترية: اعتماد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر البيومترية كآليتين محوريين لرقمنة المعطيات الشخصية (قرار وزارة الداخلية 2015). الربط بين البطاقة البيومترية ونظام الحالة المدنية لتسهيل التحقق من الهوية.

برامج التكوين والدعم التقني: تنظيم دورات تكوينية لموظفي الحالة المدنية في البلديات حول كيفية التعامل مع النظام الرقمي (وزارة الداخلية، ملتقى وطني 2017). وتوفير الدعم التقني عبر مديريات التنظيم والشؤون العامة بالولايات.

الرقمنة الجزئية للخدمات الأخرى: إصدار شهادة الميلاد الرقمية "12-خ" التي أصبحت شرطاً لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر. إدماج الحالة المدنية مع منصات أخرى (التربية الوطنية، الضمان الاجتماعي، العدالة) لتبادل البيانات إلكترونياً (المجلس الوطني للإحصاء، تقرير 2018).

واجهت الجزائر في تطبيق آليات رقمنة الحالة المدنية عدة صعوبات وعوائق فصلها في النقاط التالية:

العوائق التقنية:

ضعف البنية التحتية المعلوماتية في بعض البلديات، خاصة في المناطق الريفية والجنوبية، حيث تعاني من نقص في التجهيزات وربط ضعيف بشبكة الإنترنت (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير 2016، ص. 17).
مشاكل الانقطاع المتكرر للكهرباء والإنترنت، مما يعرقل العمل المتواصل بالمنصة الرقمية (المجلس الوطني للإحصاء، التقرير السنوي 2018، ص. 33).

العوائق البشرية:

نقص الكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل مع الأنظمة المعلوماتية الحديثة، إذ أن جزءاً كبيراً من موظفي الحالة المدنية تلقوا تكويناً تقليدياً (ملتقى وزارة الداخلية حول عصرنة الإدارة، الجزائر 2017).

مقاومة التغيير من طرف بعض الموظفين المعتادين على الطرق الكلاسيكية (السجلات الورقية)، مما أدى إلى بطء في التكيف مع النظام الرقمي (بوخالفة محمد: *الواقع والآفاق*، 2019: 122).

العوائق القانونية والتنظيمية:

استمرار الاعتماد على الوثائق الورقية إلى جانب النسخة الرقمية في بعض الإجراءات، بسبب تأخر تكييف النصوص القانونية مع الرقمنة (الجريدة الرسمية، 2014: القانون رقم 14-06).

غياب تشريع شامل حول حماية المعطيات الشخصية، رغم صدور بعض النصوص الخاصة بالمعاملات الإلكترونية (بن ناصر، عبد القادر، 2020: 56).

العوائق المالية

تكاليف باهظة لاقتناء التجهيزات المعلوماتية وتعميمها على 1541 بلدية.
صعوبة توفير التمويل الكافي لتحديث الأنظمة وصيانتها بشكل دوري (وزارة المالية، 2018).

العوائق الاجتماعية والثقافية

ضعف ثقافة التعامل مع الخدمات الرقمية لدى بعض المواطنين، خاصة في الفئات العمرية المتقدمة.

استمرار الإقبال على البلديات مباشرة بدل استخدام المنصة الإلكترونية، بسبب غياب الثقة أحياناً في مصداقية النظام الرقمي (حمودي فاطمة، 2019: 74).

الخاتمة:

رقمنة قطاع الحالة المدنية في الجزائر جاء ضمن السياسة الإصلاحية والتطويرية للإدارة الإلكترونية في الجزائر تجسيدا لمشروع الحكومة الإلكترونية وقد تمثلت مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في السجل الوطني وخدماتي التصحيح والاستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية، وكلتا العمليتين تعتبران تحول جذري ونقل نوعية أدت إلى التحول من السجلات الورقية إلى السجلات الرقمية. تم تغيير النموذج المعتاد لشبابيك الحالة المدنية وهو نموذج الشباك الموجود على مستوى مصلحة الحالة المدنية والانتقال نحو ما يسمى بالحالة المدنية الذكية، وذلك باعتماد الدولة الجزائرية على الشبابيك الافتراضية كنوع جديد بواسطة الأرضيات الرقمية للحصول على وثائق الحالة المدنية وإجراء التصحيحات للأخطاء الواردة فيها. لكن هذا لا ينكر أن عملية رقمنة الحالة المدنية في الجزائر لا تزال تعاني من بعض المشاكل والتحديات فعلى سبيل المثال فإن خدمة استخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد وإن كانت موجودة من الناحية القانونية، إلا أنها غائبة من الناحية العملية خاصة وأن تلك الوثائق لا تحتوي على تصديق إلكتروني. كما تواجه الإدارة مشكلة البوابات الرقمية التي اعتمدتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتي لم تجد تجاوبا من المواطنين حيث أن المواطن يفضل استعمال الطريقة التقليدية في استخراج الوثائق الخاصة به أو تصحيحها.

يتضح أن الجزائر خطت خطوات مهمة في تطبيق الرقمنة من خلال إصلاحات تشريعية، ومشاريع هيكلية كالرقم التعريفي الوطني والسجل الوطني الرقمي، ورقمنة قطاعات حيوية كالحالة المدنية. لكنها واجهت عدة تحديات كضعف التكوين وغياب الربط ببعض المناطق، إضافة إلى مقاومة التغيير داخل الإدارة، إلى جانب نقص الثقة الرقمية لدى المواطن لكن نجاح هذه التجربة يظل رهيناً بتعزيز البنية التحتية الرقمية وتكوين الكفاءات البشرية وترسيخ ثقافة رقمية لدى المواطن وكذا تفعيل حماية المعطيات الشخصية بشكل أكبر. إن الرقمنة في الجزائر ليست مجرد خيار تقني، بل هي رهان استراتيجي لبناء إدارة عصرية، شفافة وفعالة، قادرة على تلبية متطلبات التنمية

المستدامة، لذلك هناك آفاق مستقبلية تتطلع إليها الدولة الجزائرية كإدماج الذكاء الاصطناعي لتسريع المعالجة وربط الحالة المدنية بالخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وإصدار الوثائق عبر الهواتف الذكية مستقبلا.

وحتى نتمكن من الوصول إلى جودة في الخدمات الرقمية لا بد من اتخاذ عدة تدابير وإجراءات مثل، التفصيل في كفاءات إصدار وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية من خلال إضافة مواد جديدة في قانون الحالة المدنية تؤكد وجود هذه الخدمة وتعززها بتحديد طريقة استخراجها عن طريق مراسيم وتنظيمات وتعليمات جديدة، لاسيما الأحكام المتعلقة بمضمون هذه الخدمة ومدتها. إضافة إلى إحاطة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بحماية خاصة من خلال خاصية أمان قوية وحفظ البيانات والمعلومات الموجودة على مستواه في حسابات احتياطية تجنباً لخطر التزوير أو الضياع. مع إرساء ثقافة الرقمنة في ذهن المواطن ووضعها في الصورة باطلاعه المباشر على التغيير الحاصل في مصلحة الحالة المدنية عن طريق حملات توعوية معرفية. مع ضرورة الاعتماد على كفاءات وتقنيين ماهرين لتولي مهمة الإشراف على الخدمات الجديدة. وتشجيع على التنسيق الإداري والعمل المشترك والمتكامل بين الإدارات التي تربطها علاقة مباشرة أو شبه مباشرة مع مصلحة الحالة المدنية وتوحيد المبادئ والقواعد لتخفيف العبء على المواطن مما يساهم في تفعيل الرقمنة حقيقة بالصورة المطلوبة والموكبة للتكنولوجيات الحديثة.

قائمة المراجع:

1. بن ناصر عبد القادر. (2020). "الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين النص القانوني والتطبيق الميداني". *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية*، كلية الحقوق — جامعة الجزائر 1، المجلد 58، العدد 2، ص. ص. 701-726.
2. بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، (2018). "عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، *مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية*، العدد 03، .
3. بوخالفة محمد، (2019). *تحديث الإدارة الجزائرية بين الواقع والآفاق*، دار هومة، الجزائر. .
4. الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخة في 10 فبراير 2015.
5. الجريدة الرسمية العدد 28، الصادرة في 08 ماي 2016، المرسوم التنفيذي 142-16 المحدد لكفاءات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخة في 9 / 12 / 2008.
7. الجريدة الرسمية العدد 41 المؤرخة في 29 يوليو 2015

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32، 2009، المرسوم التنفيذي 157-09 المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر الإلكتروني.
9. الجريدة الرسمية العدد 49 المؤرخة في 20/08/2014.
10. الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 06/07/2006.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2014، القانون رقم 14-06 المتعلق بالحالة المدنية.
12. الجريدة الرسمية العدد 06، 2015.
13. الجريدة الرسمية، العدد 46، 2006.
14. الجريدة الرسمية، العدد 52، 2002.
15. حسين محمد الحسن، (2010). الإدارة الإلكترونية المفاهيم والخصائص والاشتراطات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
16. حمدي جلية إيمان، بورايو محمد ياسين. (2020). "واقع الإدارة الإلكترونية ومساهماتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية". مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 02.
17. حمودي فاطمة. (2019). "رقمنة الإدارة في الجزائر: قراءة في تجربة وزارة الداخلية". مجلة الدراسات الإدارية، جامعة وهران 2، العدد 4.
18. رانية هدار، (2018). دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.
19. رئاسة الحكومة، برنامج الإصلاح الإداري، الجزائر، 2003.
20. سامح زينهم عبد الجواد، (2007). المكتبات والأرشيفات الرقمية، التخطيط، البناء والإدارة، القاهرة.
21. طواهر عبد الجليل، قوراح اليامنة، (2020). "دور عصنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع الجماعات المحلية"، دراسة حالة، بلدات دائرة سيدي خويلد، ورقلة، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد الأول، العدد 02،
22. الطيب شردود، (2019). "تطور السياسات العمومية لعصنة المرافق العامة في الجزائر"، قسم الحقوق، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة.
23. عبد الحفيظ بن عبدة، (2004). الحالة المدنية وإجراءات في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.
24. عبد الرزاق حمداني، (2016). تحسين الخدمة العمومية في التشريع الجزائري بلديو تبسة نهودجا، مذكرة ماستر تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، 2015-2016.
25. عبد العزيز سعد، (2013). نظام الحالة المدنية في الجزائر، ج 1 ط 4 دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.
26. عبد القادر بوراس، بن بو عبد الله فريد، (2018). "حتمية التحول نحو الإدارة الإلكترونية للارتقاء بالخدمة العمومية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، معهد العلوم

- القانونية والإدارية"، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسميسلت، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الخامس.
27. عبد القادر نعمان، (2010). **ضرورة إعادة النظر في نظام الحالة المدنية**، مذكرة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة 18، الجزائر.
28. عبد الكريم غريسي ومحمد شريف، (2013). "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد الثالث.
29. فتحة فرطاس، (2016). "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية، ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، صادرة عن مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 15، المجلد 2.
30. القانون 06-14 المتعلق بالحالة المدنية (الجريدة الرسمية، 2014)
31. القانون 03-17 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية المؤرخ في 10 جانفي 2017 في الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 11 جانفي 2017.
32. القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية رقم 03-06 (15 يوليو 2006)،
33. القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،
34. كحل الراس سماح، شوايدية منية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 04، العدد الأول، 2021.
35. المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 15-204، 2015
36. مبروك عزالدين، (2020). "الرقمنة من المنظور التقني"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية**، المجلد 57، العدد 1.
37. متيجي عبد القادر، براوي بثينة، (2020). **رقمنة الحالة المدنية في الجزائر**، مذكرة ماستر تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
38. المجلس الوطني للإحصاء، التقرير السنوي حول الرقمنة والإحصاء، الجزائر، 2018.
39. المجلس الوطني للإحصاء، التقرير السنوي حول الرقمنة والإحصاء، الجزائر، 2018.
40. محمد ضيوفي، (2019). **شرح قانون الحالة المدنية حسب آخر تعديل لعام 2017**، مدعما بقرارات المحكمة العليا وأحداثها، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر.
41. المرسوم التنفيذي 16 — 142 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا (مرسوم تنفيذي 16-142، المؤرخ في 05 ماي 2016، الجريدة الرسمية، عدد 28، الصادرة في 08 ماي 2016
42. المرسوم التنفيذي 16 — 142 المؤرخ في 05 ماي 2016 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا (الجريدة الرسمية، 2016: عدد 28).
43. المرسوم التنفيذي 19-230 المؤرخ في 13 أوت 2019 المتعلق بإنشاء وتسيير السجل الوطني للسكان (الجريدة الرسمية، العدد 51، 2019). و
44. المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2015 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية،

45. المرصد الوطني للمرفق العام من خلال المرسوم الرئاسي رقم 16 — 03 المؤرخ في 07 يناير 2016 (الجريدة الرسمية، 2016: عدد 02).
46. مسفرة بنت دخيل الله الخنعمي، (2011). "مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، دراسة الإستراتيجيات المتبعة"، مجلة RITS، مجلد 19، عدد 1.
47. مصطفى بوعلام، (2020). تحول الإدارة العمومية في الجزائر من التقليد إلى الرقمنة، منشورات ابن خلدون.
48. المواد 38 و104 و105 من الأمر 06 — 03 المؤرخ في 15 جولية 2015، المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية (الجريدة الرسمية، 2006: العدد 46).
49. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية www.interieur.gov.dz :
50. نوال بو عبد الله، (2022). "رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 14-08"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01 لشهر مارس.
51. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2013، 22-30.
52. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول عصنة الإدارة، 2008.
53. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول مشروع الرقم التعريفي الوطني وعصنة الحالة المدنية، الجزائر، 2009.
54. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول مشروع عصنة الإدارة ورقمنة الحالة المدنية، الجزائر، 2016.
55. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، عصنة الإدارة والخدمات الإلكترونية، ملتقى وطني، الجزائر، 2017.
56. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ملتقى وطني حول عصنة الإدارة والخدمات الإلكترونية، الجزائر، 2017.
57. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2007.
58. وزارة الداخلية، 2014.
59. وزارة الداخلية، الرقمنة والإدارة الإلكترونية: تجربة الجزائر، ملتقى وطني، الجزائر، 2010.
60. وزارة العدل، تقرير إصلاح العدالة، الجزائر، 2005.
61. وزارة المالية، تقرير حول الميزانية المخصصة لرقمنة الإدارة، الجزائر، 2018.
62. وكالة الأنباء الجزائرية، 2021.
63. يحياوي سمية، (2020). "عصنة المرفق العام في الجزائر"، رقمنة البلدية نموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 06، العدد الأول.